

قبل الغضب الفلسطيني في القدس وبعده



تساعده على إلغاء الانتخابات أم إنها تحته على إجرائها تحاشياً لأن يلتهم الغضب الشعبي أكثر في حال الإلغاء. فمن يفقد بوصلته في صغائر الأمور ليس بمقدوره، عند كبارها، أن يرتجل لنفسه بوصلة أخرى، لكي يرى ما يجري في المشهد العريض. ولأن الوضع الفلسطيني يتخلله جيوب لا تحسب ولا تتحسب، فقد لوحظ أن من عباس ويهتف ضده، وهذا بعد ذاته خطأ يحسب على هذا النفر، لأنه يحبط محاولة يحسب على غيره تحويل الهبة الشعبية إلى ورقة سياسية ضاغطة، وقادرة على تظهير حقيقة السياسات الإسرائيلية الاستيطانية المتكررة للحقائق ولعملية التسوية.

مازق السلطة ويربكها، وأن التنصل من المسؤولية عنه لا يفيد، لأن المصالح الأمنية ومراكز الدراسات الأوضاع عند دولة الاحتلال توصلت مبكراً إلى نتيجة مفادها أن إنكار الطبقة السياسية الإسرائيلية وجوب التوجه فوراً إلى التسوية المتوازنة؛ بظل مكتشوفاً على المستوى الدولي ولا يمكن تسويق أسبابه الملققة. لكن ما يساعد على التسويق هو بالدرجة الأولى ترهل النظام الفلسطيني وفساده، بما ينتجه من عوامل الإحباط وسد الأفاق أمام الشباب وجهله بالبعد الاجتماعي للسياسة.

الأغرب من ذلك أن رئيس السلطة لا يعرف حتى كتابة هذه السطور ما إذا كانت الهبة الشعبية في القدس

من التشدد، في نتائج الانتخابات حال إجرائها. فالأوساط المتطرفة في إسرائيل، بجمهورها العريض، لا تريد للفلسطينيين التقاط الأنفاس لكي يتمكنوا من إعادة بناء نظامهم السياسي ويطوروا مرحلة الانقسام. وهؤلاء يعرفون - للأسف - أن جر الفلسطينيين إلى الفخاخ أمر سهل. والفلسطينيون بدورهم، غير ملامين إن لم يجدوا مناصب من الدفاع عن النفس، بوسائل الاحتجاج الشعبي. فمن طبائع الأمور أن الطرف الغالب يلعب لعبته مستريحاً، ويمتلك القدرة على تجزئة الخطط العامة إلى مراحل لكي يجزئ الشيء شيئاً. عندما اندلع الغضب الشبابي في القدس وجد عباس مع حلقة الضيقة أن ما فوجئوا به في القدس يضيف إلى

إلى التسجيل والتزموا الصمت، ليتولى النفي والإنكار مستشار الرئيس للشؤون الدينية، وحده. وهو ليس من حركة فتح - دون أن يزيد فحوى تصريحه عن في أول السياق، كان عضو مركزية فتح، عباس زكي، هو صاحب الاقتراح بإرسال برقية للحزب الشيوعي الصيني. فالرجل، وبموجب الحوار حتى في التكتيفات، يحمل صفة مفوض العلاقات مع الدول والأحزاب العربية مضافاً إليها الحزب الحاكم في الصين. ويعجب المرء من هكذا تكليف، إذ يجمع القضاء العربي مع القضاء الصيني، دون أن يكون الرجل خبيراً على الأقل في الشؤون الصينية، ودون أن تكون الصين مجاورة للعالم العربي، وهذا يدل أصلاً على أن التكتيفات تجري كالأعطيات والترضيات، فمن لا تعجبه حصنه، يُسترضى بزيادة استثنائية من نوع آخر مختلف عن الحصنة الأساسية. في مثل هذا المناخ الذي لا تعلم فيه قيادة السلطة، كيف وأين تكون الخطوة التالية، انفجر الوضع في القدس على غير توقع. ربما يكون الإصليون المتطرفون، موجّهين من عقلية أمنية إسرائيلية، حركتها، لكي تستحث التفجير، سعياً لإحباط الضغوط على الحكومة لكي تسمح بإجراء انتخابات برلمان السلطة في القدس الشرقية. بمعنى أنهم يتعمدون خلط الأوراق، وجر غرّة إلى "تصرة" القدس، من خلفية المألوف العاطفي، لكي تصبح الهبة الشعبية الاحتجاجية التي يطلها الشبان الفلسطينيون، موصولة بأعمال عسكرية، يراها المستوى السياسي الإسرائيلي "تهديدات أمنية" تدبها الولايات المتحدة.

بل ربما كان في ذهن العقيلة الأمنية التي تحرك المتطرفين، أن الاستمرار في استفزاز سكان القدس، من شأنه رفع وتيرة التشدد الفلسطيني، على النحو الذي يعكس بالقرن نفسه

جدوى القصف بالصواريخ، وشكوك الكثيرين في جدواها، في حسبة الأرباح والخسائر.

ما حدث خلال الأيام الثلاثة أو الأربعة يعكس مجموعة من العناصر والتداعيات الموصولة بالمازق الفلسطيني: رئيس نظام وسلطة لم يؤسس تقليداً مقبولاً للحوار مع أعضاء إطره الحزبي المتاح، فيطلق العنان للسانه في الاجتماعات، بتفوهات تضرب بعينها ويساراً، دون أن يتخذ تدابير لوقف استمرار تسجيلات صوتية ومراسلات ووثائق، وهناك شعب محبط في مدينة القدس، أهمله قائده سياسياً واجتماعياً، وجمهور فلسطيني في كل الأرجاء، يريد أن ينفس عن دواخله، ومطلق صواريخ لا يستشرون طرفاً ولا يلتزمون أي استراتيجية.

رئيس السلطة الفلسطينية لا يعرف حتى كتابة هذه السطور ما إذا كانت الهبة الشعبية في القدس تساعده على إلغاء الانتخابات أم تحته على إجرائها تحاشياً لأن يلتهم الغضب الشعبي أكثر

وهناك أيضاً موالون مزورون، لا يدققون عندما يسربون فحوى ما يقال في مجلس، تجاوزاً لكل نواهي الدين والتقاليد، الذي تؤكد على أن المجالس أمانات. فما بالنا عندما يتسبب التسريب، في ضرر مؤكد للعلاقات الدولية الفلسطينية. وكان من أبرز المفارقات، أن أعضاء المركزية استمعوا



في يوم الخميس، 22 من أبريل الجاري، تفتت على نطاق واسع، فلسطينياً وعربياً، لقطة من تسجيل صوتي للرئيس محمود عباس، من داخل قاعة اجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح، يرد حانقاً ويكلمات سوقية، على عضو من اللجنة، كان يقترح عليه إرسال برقية تهنئة للحزب الشيوعي الصيني، بمناسبة مرور مئة عام على تأسيسه، وكان من الطبيعي أن يركز الذين يتداولون الشريط، على تلك "العينة" وليس من اللافت وحسب، وإنما كذلك على الطريقة التي يُعامل بها الرجل أعضاء "القيادة" حسب الوصف المألوف كلما أُشير إلى هؤلاء الأعضاء. وكان ما سُمع بلسان الرئيس، يمس الصين وروسيا وأمريكا و"كل العرب". وفي الحقيقة، يفهم سياسياً من تلك اللقطة الصوتية، أن الرجل ليس في أحسن أحواله، وربما جاءت ردة فعله على المقترح الذي طرحه صاحبه في غير وقته، نوعاً من التعبير عن الضجر، دون أن يقصد إهانة الأطراف التي ذكرها. لكن نشاطه التواصل، عربياً وفلسطينياً - لاسيما الذين لا يعرفون طبائع الفاظه في الغرف المغلقة - ركزوا على مستوى التعبير باعتباره سوقياً وهابطاً. وعند هذه النقطة، لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، ولم تترك له الأحداث المتلاحقة، مساحة للاستدراك، إذ اشتعل الغضب الفلسطيني في مدينة القدس الشرقية، احتجاجاً على تمادي الإصليين اليهود في التعدي على سكان المدينة وتوجيه التهديدات لهم في كل ساعة، وتلا ذلك الغضب الشعبي مباشرة، إطلاق قذائف صاروخية من غرّة عقبه قصف إسرائيلي من الجو والبحر والأرض، ليُضاف إلى نقاط الخلاف بين الفلسطينيين، نقطة قديمة جديدة حول

فرنسا تركيا.. صراع نفوذ مدمر يلف حول الجزائر

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

لواء الجيش الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، كما استعادت تركيا من الجزائر مسؤولاً وصف بـ"المهم"، من تنظيم فتح الله غولن، كان يقم في الجزائر ويشغل منصب مدير في شركة استثمارية.

وأوضح هذا التقارب إلى أن تركيا مستعدة لفتح جسور التعاون الشامل مع الجزائر، فيما تحتفظ السلطات الفرنسية إلى حد الآن على تفعيل اتفاقية تبادل المطلوبين لأسباب سياسية، فرغم توجيه الجزائر لتهم الإرهاب وتهديد أمن البلاد واستقرارها لناشطين معارضين يقيمون في فرنسا إلا أن باريس لم تحقق رغبة شريكها التاريخية، وحتى الأشخاص الضالعون في ملفات فساد لا زالوا يحظون بحمايتها، وهم الورقة التي تريد تركيا لعبها لتعميق الهوة والشكوك بين الجزائر وباريس لتحل محلها في المقابل.

وكان السفير الجزائري في تركيا مراد عجايبي، أول المتحريكين ضد إثارة رواية لقاء قيادة من حركة رشاد ومسؤولين أترك مجدداً، بإصدار بيان يشيد بـ"العلاقات المتينة بين البلدين والتعاون المشترك، والاستثمارات التركية في الجزائر"، وأعقبه بيان سفارة تركيا بالجزائر، نفى فيه أي تدخل تركي في الشؤون السياسية الداخلية للجزائر، وهو أمر يعطي الانطباع بأن أنقرة باتت أقوى وأكثر اطمئناناً على مصالحها في الجزائر، وليس بعيداً أن تكون قد أرست قواعد "الوبيينغ" ينافس اللوبي التقليدي لفرنسا.

لكن في المقابل تتصاعد المخاوف في الجزائر من إدارة صراع نفوذ إقليمي، قد يصبح بمرور الوقت على شاكلة الولاءات التي فجرت دولا برمتها كما هو الشأن في ليبيا وسوريا، في ظل حرص كل طرف على الاستقواء بأنزاع داخلية وليس بعيداً أن يتكفل هؤلاء بإدارة لعبة الاستقطاب بالنيابة عن باريس وأنقرة، وهو ما تجلى في بادئ الأمر بسجال بين الفرانكفونيين وإسلاميين ومحافظين على شبكات التواصل الاجتماعي وقد أصبح أكثر عمقا وحدة في المستقبل في ظل هشاشة النظام القائم والأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد.

على وشك الإفلاس، لكنها استعادت عافيتها بفضل الاستثمارات الحكومية الجزائرية، على غرار الشركة المسيرة لمترو الأنفاق والمطار والمياه. ويبدو أن أنقرة التي راهنت على أذرعها الإخوانية في نزوة الربيع العربي لمسك مقاليد السلطة في الجزائر، قد راجعت سياستها بإرساء علاقات متينة مع السلطات الجزائرية، بعدما خاب أملها في أذرعها السياسية، وهو ما تجلّى من خلال تقارب أمني واستخباراتي سجل خلال الأشهر الماضية، حيث استعادت الجزائر العام الماضي الضابط الفار إلى تركيا قريميت بونوير، الذي كان يوصف بـ"العلبة السوداء"

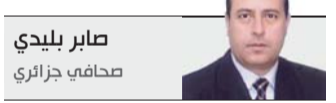


والمؤسسات والإعلام والمصارف، وكان له القرار الحاسم في العديد من القرارات والمحطات الحاسمة في الجزائر المستقلة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هو على ماذا تراهن تركيا لكي تخوض معركة مزاحمة نفوذ باريس؟

خلال السنوات الأخيرة كانت الأذرع التركية في الجزائر تتمثل في مجموعة أحزاب إخوانية وجمعيات إسلامية وبعض وسائل الإعلام، ومؤسسات تركية في البناء والإنشاءات نسجت شبكة علاقات لكنها لم ترق إلى مستوى النفوذ الفرنسي الذي يملك نحو 400 مؤسسة عاملة في الجزائر، ومنها ما كان

ورغم أن الجمعية تنشط في المجال الخيري والتطوعي، وتملك حساباً بنكيًا لا يمكن أن تحوزه إلا إذا دعمته بوثائق الاعتماد من طرف السلطات المختصة، وتتواجد منذ نحو عشر سنوات، فإن إثارة الملف بالشكل المريب يعطي الانطباع بأن المسألة جاءت في قالب رد فعل، وأن الأمر صار فعلاً رد فعل وتفجير لغم مقابل لغم، في إطار صراع قوتين إقليميتين تتردان الاستثمار في ماضيها التاريخي وذاكرتهما المشتركة مع بلد مازوم. وإذا كانت قصة الفرنسيين واضحة ومفهومة مع مستعمرتهم القديمة منذ خروجهم منها في يوليو 1962، فهم لم يفرطوا فيها منذ ذلك الوقت ونسعى الحكومات التي تعاقبت على قصر الإليزيه على إبقائها تحت نفوذها التاريخي، فإن العودة التركية للجزائر حديثة العهد في إطار تصدير الأيديولوجيا الأروغانية وإحياء أمجاد العثمانيين، ويبقى التاريخ والذاكرة المشتركة أسلم ممر للاتراك في زحزحة نفوذ الفرنسيين في الجزائر، والنفخ في رمد بارد (1830 - 1900).

ويتجلى صراع النفوذ الفرنسي - التركي في الجزائر من خلال البوابة الاقتصادية والتجارية، فيعدما اختطف الصينيون ريادة الشرك الأهل خلال العقد الأخير، فإن الطرفين يتناوبان على تريب الشرك الثاني مع الجزائر، فمرة تميل الكفة لباريس ومرة أخرى لصالح أنقرة. ووجدت الدعاية التركية في المناكفات الجزائرية - الفرنسية خاصة فيما يتعلق بملف التاريخ والذاكرة المشتركة، مطية لاستمالة الرأي العام الجزائري من خلال حملات موجهة ومستمرة حول الحقبة الاستعمارية الفرنسية للجزائر، والسعي في كل مطب لأن تكون بديلاً وملاذ للجزائر، رغم ما للمسألة من حسابات دقيقة، أبرزها تواجد نحو ستة ملايين جزائري على الأراضي الفرنسية، بما يمثلون من ثقل وعبء على باريس وعلى الجزائر معاً. وإذا كانت فرنسا قد حسمت نفوذها في الجزائر منذ عقود، عبر ما يسمى بـ"حزب فرنسا"، وهو لوبي موال لها ومتغلغل في الإدارة



صاهر بلحادي
صحافي جزائري

ينتجه الضرب تحت الحزام بين تركيا وفرنسا لأن يأخذ من الجزائر مساحة له، خاصة في ظل التوتر وعدم الاستقرار السياسي الذي يسودها منذ انطلاق احتجاجات الحراك الشعبي، حيث يسعى كل طرف لاستغلال حالات العتب أو الفتور المسجلة بين الفينة والأخرى، وتحويلها إلى فرصة لإحتجاجات حيلوظ الخصم في بلد يراد له أن يبقى تابعاً أو قلعة خلفية لمعركة نفوذ عابرة للحدود.

وحملت أحداث مستجدة بالجزائر في الأونة الأخيرة، لمسات تصفية حسابات بين أنقرة وباريس عبر أذرع موالية لها، فاللقاءات التي جمعت قيادات في حركة رشاد المعارضة مع مسؤولين أترك في أنقرة، أعيدت إثارها في الجزائر رغم مرور شهور على كشفها من طرف دوائر إعلامية دولية، بشكل يدفع لترقب أزمة دبلوماسية بين السلطات في البلدين.

المخاوف تتصاعد في الجزائر من إدارة صراع نفوذ إقليمي يصبح بمرور الوقت على شاكلة الولاءات التي فجرت دولا مثل ليبيا وسوريا في ظل حرص كل طرف على الاستقواء بأنزاع داخلية

وفي المقابل يجري الترويج لعلاقات وصف بـ"المشبوهة والإجرامية"، بين جمعية ثقافية تنشط في ضاحية باب الواد بالعاصمة، وبين سفارات غربية وأميركية، بغرض التحريض على الاحتجاجات الشعبية وتاليل الشارع ضد السلطة، وتعززت الرواية بتقارير تتحدث عن تمويل مالي تلقته الجمعية المذكورة من طرف سفارة دولة كبرى، لم تتم تسميتها لكن التلميحات ذهبت إلى فرنسا.